الأمم المتحدة S/2025/759

مجلس الأمن

Distr.: General
21 November 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من ممثلي ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

إن هدف فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة (مجموعة الدول الأوروبية الثلاث) لم يتغير منذ عام 2003 ألا وهو: إيجاد حل دبلوماسي دائم يضمن عدم امتلاك إيران لسلاح نووي. ويشكِّل هذا الهدف المبدأ التوجيهي لسياسة المجموعة تجاه إيران، وقد أفضى إلى إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2015، على أساس الاقتناع بأنه تم التوصل إلى حل دائم ويمكن التحقق منه لضمان استخدام البرنامج النووي الإيراني في الأغراض السلمية حصراً والالتزام بالهيكل الدولي لعدم الانتشار النووي.

وبموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، رُفعت مؤقتاً العقوبات والتدابير التقييدية الأخرى عن إيران شريطة أن تنفّذ التزاماتها. وقد التزمت إيران بالخطة في عام 2015 بمحض إرادتها.

غير أن إيران عمدت إلى تقويض الخطة ذاتها ابتداءً من عام 2019. فمنذ ذلك الحين، تجاوزت إيران جميع القيود المفروضة على برنامجها النووي، بحسب ما تم توثيقه في العديد من التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي وجه استمرار إيران في تصعيدها النووي، سعت مجموعة الدول الأوروبية الثلاث إلى بذل جهود شاملة، بحسن نية، لتسوية المسألة وتجنب اللجوء إلى إعادة فرض الجزاءات. وفي أعقاب عدم امتثال إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة ابتداءً من أيار/مايو 2019، قامت المجموعة بتفعيل آلية تسوية المنازعات بموجب الفقرة 36 من الخطة، وذلك في 14 كانون الثاني/يناير 2020، وهو ما أقره منسق الخطة علنًا ورسميًا في اليوم نفسه. كما انخرطنا في محادثات مكثفة مع إيران على مدى السنوات القليلة الماضية سعياً إلى إيجاد حل دبلوماسي، بل إننا اقترحنا تمديدًا مؤقتًا ومشروطًا لآلية إعادة فرض الجزاءات في تموز/يوليه 2025 لإتاحة وقت إضافي للعمل الدبلوماسي. وللأسف، اختارت إيران رفض العرض. ومن هذا المنطلق، قامت المجموعة في 28 آب/أغسطس 2025 بإخطار مجلس الأمن بإخلال إيران بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وفقًا للفقرة 11 من قرار مجلس الأمن 2231 (2015). وفي 28 أيلول/سبتمبر 2025، استُكمل إجراء إعادة فرض الجزاءات على النحو الواجب وفقًا للقرار 2231 (2015). وقد اتبعت المجموعة حرفياً التدابير الإجرائية المنصوص عليها في القرار 2231 (2015). وأدى تفعيل آلية إعادة فرض الجزاءات إلى بدء عملية مدتها 30 يومًا كان يتعين على مجلس الأمن أن يقرر خلالها ما إذا كان سيواصل إنهاء العمل بأحكام القرارات السابقة المنصوص عليها في القرار 2231 (2015).

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي 19 أيلول/سبتمبر 2025، رفض مجلس الأمن القرار الذي كان سيقضي بمواصلة رفع العقوبات عن إيران، وذلك بأغلبية 9 أصوات معارِضة. ويدل هذا الأمر على أن أغلبية أعضاء مجلس الأمن يعتبرون أن سلوك إيران فيما يتعلق بالانتشار يشكِّل تهديدًا للأمن الدولي يستدعي العودة بالجزاءات إلى حيز التنفيذ.

ونتيجةً لذلك، أُعيدت أحكام قرارات مجلس الأمن 1696 (2006) و 1737 (2006) و 1747 (2007) و 1803 (2008) و 1835 (2008) و 1929 (2010) إلى وضعها السابق بعد انقضاء فترة الثلاثين يوما التي أعقبت الإخطار. ونتيجة لذلك، أصدرت الأمانة العامة للأمم المتحدة الإخطارات اللازمة لإعادة إنشاء نظام جزاءات الأمم المتحدة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة. وأصبح الموقع الشبكي وقوائم الجزاءات الخاصة بلجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1737 (2006) متاحة على الإنترنت من جديد. ونتيجةً لإعادة أحكام القرارات السابقة إلى ما كانت عليه، أعيد أيضًا إنشاء هيكل نظام جزاءات الأمم المتحدة. وترفض مجموعة الدول الأوروبية الثلاث رفضًا قاطعًا مزاعم إيران وروسيا والصين بأن إجراء إعادة فرض الجزاءات الذي استُكمل على النحو الواجب وفقًا للقرار 2231 (2015) في ضوء التصعيد النووي الإيراني المستمر منذ سنوات وقيام المجموعة بإخطار مجلس الأمن بعدم وفاء إيران إلى حد كبير بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة هو إجراء "لاغٍ وباطل" وأن القرار 2231 (2015) انتهى سريانه في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2025. فهذه المزاعم لا تستند إلى أي أساس قانوني وتقوِّض سلطة مجلس الأمن ذاتها، بالنظر إلى الإجراء الواضح المنصوص عليه في القرار 2231 (2015)، والذي اتُّبع حرفياً. وتتعارض هذه المحاولات مع المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة التي وفقاً لها "يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق".

وتؤكد مجموعة الدول الأوروبية الثلاث أن الترويج لرواية زائفة عن مشروعية إعادة فرض الجزاءات وانتهاء سريان أحكام القرار 2231 (2015) لا يمكن أن يغير من أن المجموعة قامت بتفعيل آلية إعادة فرض الجزاءات وفقًا للقرار 2231 (2015). فوفقًا للفقرة 12 من القرار 2231 (2015)، ترتب عن اكتمال آلية إعادة فرض الجزاءات في 28 أيلول/سبتمبر 2025 إنهاء العمل بالتدابير الواردة في الفقرات 7 و 8 و 16 إلى 20 من القرار 2231 (2015) قبل وقت طويل من الموعد النهائي لـ "يوم الإنهاء" المنصوص عليه في الفقرة 8 من القرار 2231 (2015)، وهو بذلك ما لم يعد صالحاً. ولم ينتهِ سريان أحكام القرار 2231 (2015) في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2025، ولا يزال مجلس الأمن يبقي المسألة النووية الإيرانية قيد نظره، وذلك على سبيل المثال من خلال جلسات المجلس نصف السنوية بشأن القرار 2231 (2015) وفقًا للممارسة المستقرة.

وتدين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث أي هجوم على الأمانة العامة للأمم المتحدة التي تصرفت في إطار الامتثال الصارم للولاية المنوطة بها.

وقد أصبح الآن برنامج إيران النووي مقيَّداً بقرارات مجلس الأمن الستة التي أعيدت إلى وضعها السابق. فهذه القرارات ليست جديدة: فهي تنص على مجموعة من الجزاءات والتدابير التقييدية الأخرى التي سبق أن فرضها مجلس الأمن بتأييد بالإجماع من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وتتعلق بأنشطة إيران في مجال الانتشار. وتشمل التزام إيران بتعليق أنشطتها المتصلة بالتخصيب وبإعادة المعالجة وبالماء الثقيل. وهذه القرارات مُلزِمة قانوناً لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتعوِّل مجموعة الدول الأوروبية الثلاث على توخي جميع الدول الحذر الشديد لضمان تنفيذ هذه التدابير على النحو السليم. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن تباشر لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1737 (2006) وأن يباشر فريق الخبراء ذو الصلة عملهما دون أي عوائق.

ولم يكن أمام مجموعة الدول الأوروبية الثلاث خيار آخر سوى تفعيل آلية إعادة فرض الجزاءات: فهذا القرار كان نتيجة مباشرة لاستمرار إيران في عدم وفائها بالتزاماتها المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة ورفضها مقترحين قابلين للتطبيق طرحهما منسق الخطة في عام 2022، إضافةً إلى آخر عرض قدمته المجموعة بتمديد مشروط لإعادة فرض الجزاءات من أجل إتاحة وقت إضافي لإيجاد حل دبلوماسي. ومع ذلك، فهذا القرار لا يعني نهاية الدبلوماسية مع إيران، فلا تزال المجموعة مستعدة للانخراط الدبلوماسي والعمل من أجل التوصل إلى اتفاق شامل ودائم. وتحث المجموعة إيران على الامتناع عن أي عمل تصعيدي والتعجيل بالعودة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها القانونية بموجب اتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته وقرارات مجلس الأمن. وستواصل المجموعة العمل مع جميع الأطراف من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي جديد لضمان عدم حصول إيران على سلاح نووي.

ونرجو ممتنّين تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جيروم **بونافون**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ريكليف **بيوتن**
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) جيمس **كاريوكي**
القائم بالأعمال بالنيابة
البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة